

عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية ومخاوف الأمن القومي للدول المضيفة:

دراسة عينة من الدول المضيفة

Chinese Merger and Acquisition operations and host countries national Security concerns: study on a sample of host countries

سفيان بولعراس^{*1}

¹ جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ctum99@hotmail.com

تاريخ التسليم: 2020-06-15 تاريخ المراجعة: 2020-09-10 تاريخ القبول: 2020-10-19

Abstract

الملخص

This study aims to determine the reasons for the increasing cancelation cases of Chinese merger and acquisition operations by host countries, through determining the characteristics of these operations and the reaction nature of host countries toward them. The results of this study indicated that the rapid growth of these operations' scale over a short period, their focus on seeking the strategic assets, the role of Chinese government in guiding them, and the special approaches used in their implementation; are the characteristics that have raised the concerns of host countries and led them to establish restrictive policies against these operations and to cancel them under the justifications of threatening the national security.

Keywords: Chinese Merger and Acquisition operations; national security concerns; Host countries.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب تزايد حالات إلغاء عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية من قبل الدول المضيفة، من خلال تحديد خصائص هذه العمليات، وطبيعة رد فعل الدول المضيفة تجاهها. حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن النمو السريع لحجم هذه العمليات خلال فترة قصيرة، وتركيزها على البحث عن الأصول الاستراتيجية، ودور الحكومة الصينية في توجيهها، وأيضا المقاربات الخاصة التي تُستخدم عند تنفيذها؛ هي الخصائص التي أثارت مخاوف الدول المضيفة ودفعتها إلى وضع سياسات تقييدية ضد هذه العمليات وإلغائها تحت مبررات تهديد الأمن القومي.

الكلمات المفتاحية: عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية، مخاوف الأمن القومي، الدول المضيفة.

1. مقدمة:

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الصادر نحو الخارج نموا كبيرا منذ بداية تنفيذ الصين لسياسة الذهاب إلى العالمية سنة 2001، سواء كان ذلك في شكل استثمارات تأسيسية أم في شكل عمليات اندماج واستحواذ. فإذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية التأسيسية، قد لقيت بشكل عام قبول لدى الدول المضيفة باعتبارها أصول جديدة يتم إنشاؤها في الدول المضيفة، فإن عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية، وعلى اعتبار أنها مجرد تحويل ونقل لملكية أصول موجودة أصلا في الدول المضيفة لصالح الشركات الصينية، قد قابلها تزايد مخاوف الدول المضيفة تجاهها وتشديدها للرقابة عليها بل والغائها في كثير من الأحيان تحت مبررات تهديد الأمن القومي.

علما أن عمليات الاندماج والاستحواذ بشكل عام لا تعتبر في حد ذاتها ظاهرة جديدة ولا تقترب أساسا بالشركات الصينية، حيث ترجع بداية ظهورها إلى نهاية القرن التاسع عشر، وتتولى الشركات من الدول المتقدمة تنفيذ معظمها منذ بداية ظهورها إلى غاية وقتنا الحاضر، لكن ورغم ذلك لا تواجه عمليات الاندماج والاستحواذ من الدول المتقدمة نفس المخاوف وتشديد الرقابة التي تواجهها العمليات الصينية من قبل الدول المضيفة؛ الأمر الذي يؤدي إلى إثارة التساؤل الرئيس الآتي:

- ما الذي يميز عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية عن نظيرتها من الدول المتقدمة، وما هو رد فعل الدول المضيفة تجاهها؟

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحديد خصائص عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في الخارج والتي جعلتها تختلف عن نظيرتها من الدول المتقدمة.

- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة رد فعل الدول المضيفة تجاه خصائص عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد أسباب تزايد حالات إلغاء عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في السنوات الأخيرة، وبالتالي إمكانية معالجة هذه الأسباب من أجل تخفيف حدة هذا الاتجاه المتزايد، والذي يمكن أن يعوق حرية حركة رؤوس الأموال الدولية، وأن يضاعف من حدة التوتر بين الصين والدول المضيفة، وأن يزيد من السياسة الحمائية بين الدول بشكل عام.

المنهج المستخدم: تسلك هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بغية وصف وتفسير أسباب تزايد حالات إلغاء عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في الدول المضيفة والعوامل التي تتحكم فيها، كما تسلك هذه الدراسة المنهج التاريخي بغرض تتبع نشأة ومسارات هذه الظاهرة.

2. خصائص عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في الخارج

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من قبل كيان مقيم في اقتصاد ما (مستثمر أجنبي مباشر) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر الأجنبي المباشر (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر)". (UNCTAD, 2009, p. 243) وتتحقق السيطرة أو التأثير عندما يملك المستثمر المباشر حقوق ملكية تخول له 10% أو أكثر من قوة التصويت في مؤسسة الاستثمار المباشر. (IMF, 2009, p. 101)

وينزع الاستثمار الأجنبي المباشر ليأخذ شكلين وفقاً لصيغة الدخول (Entry mode) إلى الدول المضيفة وهما: الاستثمار التأسيسي (greenfield investment)، وعمليات الاندماج والاستحواذ (merger and acquisition operations). فالاستثمارات الأجنبية المباشرة التأسيسية تشير إلى مشاريع الاستثمار التي تتمثل في إقامة مرافق إنتاجية جديدة مثل المكاتب، والبنائيات، والمنشآت، والمصانع، كما تشمل أيضاً حركة رأس المال غير الملموس (خاصة في الخدمات)، في حين تتطوي عمليات الاندماج والاستحواذ على الاستيلاء الجزئي أو الكلي، أو اندماج رأس المال والأصول والخصوم لمؤسسات قائمة في دولة ما بواسطة شركات متعددة جنسيات من دول أخرى. (UNCTAD, 2006, p. 15)

فما سبق يمكن القول أن عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج؛ هي استحواذ شركة صينية على شركة قائمة أصلاً في الخارج أو الاندماج معها، بشرط حيازة الشركة الصينية بصفقتها المستثمر الأجنبي المباشر على نسبة من الحصص العادية أو القوة التصويتية تساوي أو تفوق 10%، والتي تعطيها الحق في الإدارة والمشاركة في اتخاذ القرارات.

وفي حالة مقارنة عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية مع نظيرتها من الدول المتقدمة، فسيلاحظ أن العمليات الصينية تتميز بالخصائص الآتية:

1.2 البروز المتأخر والنمو السريع: عكس عمليات الاندماج والاستحواذ من الدول المتقدمة التي بدأت في الظهور منذ نهاية القرن التاسع عشر، فإن العمليات الصينية بدأت في الظهور منذ نهاية فترة الثمانينيات من القرن الماضي، ثم شهدت التوسع الحقيقي والكبير ابتداءً فقط من سنة 2002، وعموماً يمكن تقسيم تطور حجم العمليات الصينية إلى المراحل الآتية:

أ. **المرحلة الأولى (1988-2001):** تبدأ مع نهاية فترة الثمانينيات من القرن الماضي، وكانت بمثابة مرحلة تجريبية لاكتساب الخبرات اللازمة. والجدول رقم (01) الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم(01): تطور حجم عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية خلال الفترة (1988-2001)

عدد الصفقات	القيمة السنوية (مليون دولار أمريكي)	السنوات
-	17	1988
-	202	1989
4	1340,1	1990
7	185,7	1991
12	1052,4	1992
28	857,6	1993
21	782,9	1994
10	97,2	1995
5	42,9	1996
31	3117,8	1997
25	2000,1	1998
13	-274,3	1999
10	-398,3	2000
23	90	2001

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (UNCTAD, 2003, p.295; UNCTAD, 2018a)

ملاحظة: البيانات تغطي فقط الصفقات التي تضمنت حيازة حقوق ملكية تساوي أو تفوق 10%.

من الجدول أعلاه يتضح أن حجم عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في الخارج خلال هذه المرحلة بقي منخفض بشكل عام بسبب أن هذه المرحلة كانت بمثابة مرحلة تجريبية فقط؛ فبعدما قدرت قيمة هذه العمليات بـ 17 مليون دولار أمريكي فقط سنة 1988 ارتفعت إلى 1340,1 مليون دولار سنة 1990 ويعد عدد صفقات بلغ 4 فقط، ثم لترتفع إلى 2000,1 مليون دولار سنة 1998 ويعد 25 صفقة، ثم 90 مليون دولار وعدد 23 صفقة سنة 2001.

ب. المرحلة الثانية (2002-2007): تبدأ مع سنة 2002 التي أعقبت الإعلان عن استراتيجية "الذهاب إلى العالمية" سنة 2001 التي شجعت عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية، وتستمر إلى غاية السنة التي سبقت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. والجدول رقم(02) الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم(02): تطور حجم عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية خلال الفترة (2002-2007)

عدد الصفقات	القيمة السنوية (مليون دولار أمريكي)	السنوات
27	1380,5	2002
29	1576,3	2003
44	618,2	2004
41	6041,1	2005
51	12208,7	2006
73	1525,6	2007

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: (UNCTAD, 2018a)

ملاحظة: البيانات تغطي فقط الصفقات التي تضمنت حيازة حقوق ملكية تساوي أو تفوق 10%. من الجدول أعلاه يتضح أنه بعد تبني الصين لاستراتيجية الذهاب إلى العالمية سنة 2001؛ بدأ حجم هذه العمليات في الزيادة، حيث ارتفعت قيمتها سنتي 2002 و 2003 إلى 1380,5 و 1576,3 مليون دولار أمريكي، وبعد صفقات بلغ 27 و 29 على التوالي، ثم لتتخفف القيمة إلى 618,2 مليون دولار سنة 2004 على الرغم من ارتفاع عدد الصفقات إلى 44 صفقة؛ حيث تفسر هذه الزيادة بالخطوات التحريرية التي اتخذتها الحكومة الصينية خلال هذه الفترة في سبيل تشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في الخارج، خاصة تبسيط إجراءات الموافقة لعمليات الاندماج والاستحواذ في الخارج. أما ابتداء من سنة 2004 فقامت الحكومة بإدخال تبسيطات إضافية على إجراءات الفحص والموافقة، إضافة إلى إصدار بعض السياسات الإضافية الداعمة، وهو ما أدى إلى زيادة قيمة هذه العمليات في سنوات 2005 و 2006 و 2007 إلى 6041,1 و 12208,7 و 1525,6 مليون دولار أمريكي على التوالي ويعدد صفقات بلغ 41 و 51 و 73 صفقة على التوالي.

ج. المرحلة الثالثة (2008-2018): تبدأ مع سنة 2008 والتي شهدت انتقال حجم العمليات الصينية إلى مستوى آخر كنتيجة للأزمة المالية العالمية. والجدول رقم (03) الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (03): تطور حجم عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية خلال الفترة (2008-2018)

السنوات	القيمة السنوية (مليون دولار أمريكي)	عدد الصفقات
2008	35878,4	71
2009	23401,7	96
2010	29827,9	150
2011	36363,8	156
2012	37907,8	169
2013	51525,7	185
2014	39249,9	243
2015	51116,8	259
2016	99331,1	438
2017	130876,2	317
2018	57397,1	298

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: (UNCTAD, 2018a)

ملاحظة: البيانات تغطي فقط الصفقات التي تضمنت حيازة حقوق ملكية تساوي أو تفوق 10%. من الجدول أعلاه يتضح أنه ابتداء من سنة 2008 سجل حجم هذه العمليات زيادة كبيرة؛ حيث قدرت قيمتها سنة 2008 بـ 35878,4 مليون دولار أمريكي ويعدد 71 صفقة؛ أي بزيادة تقدر بأكثر من 23 مرة قيمة سنة 2007؛ حيث تفسر هذه الزيادة بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي دفعت الشركات الصينية إلى التوجه أكثر للخارج للاستحواذ على الشركات التي تعاني

صعوبات مالية، مستفيدة من دعم الحكومة الصينية، والاحتياطات الضخمة من العملة الصعبة. أما في سنة 2010 فقد ارتفعت القيمة إلى 29827,9 مليون دولار بنسبة زيادة تقدر بـ (127,46%) مقارنة بسنة 2009، في حين ارتفع عدد الصفقات إلى 150 صفقة؛ حيث تفسر هذه الزيادة في جزء منها بأزمة الديون السيادية الأوروبية لسنة 2010، والتي استغلتها الشركات الصينية في زيادة الاستحواذ على الشركات الأوروبية التي عانت من مشاكل مالية، مستفيدة من التسهيلات الإضافية التي أقرتها الحكومة خاصة تبسيط إجراءات الترخيص والتسجيل سنة 2009. ثم لتستمر هذه الزيادة بشكل تدريجي من سنة 2011 حتى 2016؛ حيث انتقلت من 36363,8 مليون دولار سنة 2011 و 156 صفقة، إلى 99331,1 مليون دولار سنة 2016 و 438 صفقة؛ بسبب التسهيلات الإضافية التي أقرتها الحكومة خاصة إجراءات الترخيص والتسجيل لسنة 2014.

بعد ذلك ورغم ارتفاع قيمة هذه العمليات إلى 130876,2 مليون دولار سنة 2017 فإن عدد الصفقات انخفض إلى 317 صفقة، أما في سنة 2018 فقد انخفضت كل من قيمة العمليات وعدد الصفقات إلى 57397,1 مليون دولار و 298 صفقة على التوالي؛ حيث يفسر هذا الانخفاض بتشديد الرقابة الذي أصبح تفرضه الحكومة الصينية على عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في الخارج التي لا تمثل أهمية كبيرة والتي تؤدي إلى تحويل رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج، (Baker McKenzie, 2018, pp. 6-7) وأيضاً المعاملة الحذرة والرقابة والتقييد التي أصبحت تواجهه العمليات الصينية في الخارج من قبل الدول المضيفة.

2.2 التركيز في السنوات الأخيرة على البحث عن الأصول الاستراتيجية: تنفذ الشركات من الاقتصاديات المتقدمة عمليات الاندماج والاستحواذ على الشركات الأقل تقدماً في الاقتصاديات الأخرى المتساوية مع بلدانها الأصلية في درجة التقدم أو الأقل منها، كنتيجة لامتلاك الشركات من الاقتصاديات المتقدمة لمزايا تنافسية. (UNCTAD, 2000, pp. 141-142)

لكن في المقابل يبدو أن الشركات الصينية لا تملك نفس المزايا التنافسية التي تحوزها شركات الدول المتقدمة، ما أدى إلى زيادة اهتمامها في السنوات الأخيرة بالاستحواذ على الأصول الاستراتيجية في الخارج، وتركيزها على دول أوروبا وأمريكا الشمالية ذات الصناعات المتقدمة والتكنولوجيات والعلامات التجارية الجذابة؛ (Rhys, 2019, p. 87) من أجل تعويض ضعفها التكنولوجي والإداري، وافقارها للعلامات المعروفة دولياً وللخبرة الدولية اللازمة.

في هذا الإطار وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لعمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في الخارج فقد أشارت مختلف النشرات الإحصائية الصادرة عن وزارة التجارة الصينية لسنوات 2013 حتى

2017 (البيانات متوفرة فقط ابتداء من سنة 2013) أنه يوجد اتجاه عام للتوجه نحو التركيز على قطاع التصنيع والابتعاد عن قطاع المناجم والموارد الأولية، مثلما يوضحه الجدول رقم (04) الآتي:

جدول رقم (04): التوزيع القطاعي لعمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في سنوات

مختارة (2013 و 2015 و 2017)

2017		2015		2013		
النسبة (%)	القيمة (مليار دولار)	النسبة (%)	القيمة (مليار دولار)	النسبة (%)	القيمة (مليار دولار)	
50,8	60,72	25,2	13,72	13,8	7,32	التصنيع
9,5	11,41	9,8	5,32	64,7	34,23	المناجم
8,5	10,19	0,7	0,38	0,7	0,35	توفير الكهرباء والغاز والماء
5,4	6,5	5,0	2,71	1,5	0,77	خدمات الفنادق والإطعام
5,3	6,31	5,7	3,13	4,1	2,19	التأجير التمويلي والأعمال
5,1	6,12	15,5	8,41	4,1	2,19	التكنولوجيا وتحويل المعلومات
4,7	5,58	3	1,61	0,2	0,01	خدمات النقل والتخزين والبريد
2,9	3,42	12,1	6,61	0,2	0,02	الخدمات المالية
2,6	3,12	4,9	2,66	2,2	1,14	تجارة الجملة والتجزئة
2,1	2,52	3,8	2,07	5,8	3,08	العقارات
3,1	3,71	14,3	7,82	2,7	1,6	قطاعات أخرى
100	119,6	100	54,44	100	52,9	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:

(MOFCOM, 2013, p.86; MOFCOM, 2015, p.92; MOFCOM, 2017, p.91)

من الجدول أعلاه يتضح أن القطاع الأول الذي استهدفته عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية سنة 2013 هو قطاع المناجم بقيمة 34,23 مليار دولار أمريكي وبنسبة (64,7%) من قيمة العمليات المنفذة سنة 2013، ثم يليه في المرتبة الثانية قطاع التصنيع بقيمة 7,32 مليار دولار وبنسبة (13,8%). أما في سنة 2015 فيبدو أنه حدث تحول نحو التركيز على قطاع التصنيع الذي جاء في المرتبة الأولى بقيمة 13,72 مليار دولار وبنسبة (25,2%) من قيمة العمليات المنفذة سنة 2015، يليه قطاع خدمات التكنولوجيا بقيمة 8,41 مليار دولار وبنسبة (15,5%)، أما قطاع المناجم فجاء في المرتبة الرابعة بقيمة 5,32 مليار دولار وبنسبة (9,8%). أما في سنة 2017 فقد استمر الاتجاه نفسه من خلال التركيز على قطاع التصنيع الذي جاء في المرتبة الأولى بقيمة 60,72 مليار دولار وبنسبة (50,8%) من قيمة العمليات المنفذة سنة 2017، ثم يليه قطاع المناجم في المرتبة الثانية بقيمة 11,41 مليار دولار وبنسبة (9,5%)، ثم بقية القطاعات الأخرى.

إن توجه عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية إلى التركيز على قطاع التصنيع في السنوات الأخيرة؛ يفسر بتغير اهتمام الشركات الصينية نحو التركيز أكثر على الاستحواذ على الأصول الاستراتيجية في الصناعات المتقدمة ذات التكنولوجيات والعلامات والخبرات الإدارية، من أجل تعويض نقائصها الناتجة عن دخولها المتأخر في مجال المنافسة العالمية، (Deng, 2009) وأيضاً خدمةً لاقتصاد بلدها الأم كنتيجة لتحول اهتمام الحكومة الصينية نحو الاقتصاد القائم على التكنولوجيا، والمعرفة الفنية الصناعية؛ من خلال خاصة إطلاق الحكومة في سنة 2015 مخطط رؤية الصين 2025 من أجل تحديث قطاع الصناعة الصيني والتحول إلى استخدام التكنولوجيا في الصناعة الصينية. (European Chamber, 2017)

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لهذه العمليات فالنشرات الإحصائية الصادرة عن وزارة التجارة الصينية لسنوات 2014 حتى 2017 (البيانات متوفرة فقط ابتداءً من سنة 2014) تشير إلى أن العمليات الصينية اتجهت أكثر نحو الدول الصناعية المتقدمة؛ ففي سنة 2017 لوحدها نفذت الشركات الصينية عملياتها في 56 دولة (إقليمياً) عبر العالم، وأن أكبر عشرة بلدان مضيفة للعمليات الصينية في سنة 2017، هي في معظمها دول صناعية متقدمة كالآتي: سويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والبرازيل، والمملكة المتحدة، واندونيسيا، وهونغ كونغ (الصين)، وأستراليا، والإمارات، وسنغافورة. (MOFCOM , 2017, p. 91) فتركيز العمليات الصينية أكثر على الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة؛ يُفسر بأن هذه الدول هي مصدر الصناعات المتقدمة ذات التكنولوجيات والعلامات والخبرات الإدارية، التي تستهدفها الشركات الصينية في السنوات الأخيرة.

3.2 الدور الكبير للحكومة الصينية في توجيه عمليات الاندماج والاستحواذ: عكس معظم شركات الدول المتقدمة التي خرجت من دول تطبق نسبياً أنظمة اقتصادية رأسمالية ليبرالية؛ فإن الشركات الصينية خرجت من نظام اقتصادي مختلف تماماً يتميز بالتدخل الكبير للحكومة في إدارته؛ أين تمارس الحكومة الصينية في هذا الإطار دور كبير في دعم وتوجيه الشركات الصينية على تنفيذ عمليات اندماج واستحواذ في الخارج تتماشى مع سياسات الحكومة الصينية، من خلال الآتي:

أ- تحكُّم الحكومة الصينية في عدد معتبر من الشركات الصينية؛ أين يبلغ حالياً عدد المملوكة منها للحكومة المركزية 96 شركة، (SASAC, 2019) بالإضافة إلى المملوكة للحكومات المحلية والتي يبلغ عددها 116000 شركة. (Collier, 2018, p. 50) فهذه الشركات لا ترجع ملكيتها للدولة و فقط، ولكن إلى حد كبير يتم توجيهها وإدارتها من قبل الحزب الشيوعي السياسي، (Robins, 2013, p. 528) مع ما يثيره ذلك من حساسية في الخارج بسبب الخلفية الإيديولوجية المختلفة.

إن إدارة هذه الشركات تعكس في الحقيقة هيمنة الحزب الشيوعي عليها؛ حيث تتحكم لجان الحزب على مستوى هذه الشركات في إدارتها من خلال سيطرتها على مجالس الإدارة وقيامها بتعيين الرؤساء التنفيذيين؛ كما أن جزء كبير من المؤسسات المملوكة للدولة يُعين رؤسائها التنفيذيين مباشرة من قبل الحزب الشيوعي، والبقية من قبل لجنة الإشراف وإدارة الأصول الحكومية (SASAC) التابعة بدورها للحكومة الصينية. (Robins, 2013, pp. 527-528)

في المقابل فإن العديد من الشركات غير المملوكة للدولة خاصة الكبيرة الحجم تربطها علاقة بالحكومة الصينية؛ من خلال كبار المديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة الذين هم في الغالب أعضاء في الحزب الشيوعي الصيني، بل نجدهم حتى في مناصب عليا. (Sauvant, 2015, p. 3)

ب- رغم وجود قواعد وإجراءات مكتوبة تنظم عملية الترخيص والتسجيل لعمليات الاندماج والاستحواذ، إلا أن الموافقة على عملية ما يعتمد بدرجة كبيرة على مدى تماشيها مع سياسات الحكومة الصينية. كما أن إجراءات الترخيص والتسجيل تستهلك الكثير من الوقت في حالة الشركات الخاصة التي لا تملك علاقات حكومية قوية، في حين أن الشركات المملوكة للحكومة الصينية والشركات الكبيرة الحجم؛ دائما ما تتجاوز هذه الإجراءات بسرعة وسلاسة. (Hui, 2015, pp. 36-37)

ج- كذلك تستفيد الشركات المملوكة للحكومة الصينية والشركات الكبيرة الحجم من سياسات تفضيلية داعمة؛ مثل حصولها على قروض خاصة بشروط ميسرة من البنوك غير التجارية المملوكة للدولة كبنك الصادرات والواردات الصيني، بغرض مساعدتها على تنفيذ عمليات اندماج واستحواذ تتماشى مع سياسات الدولة؛ أو استفادتها من الاستشارات وتغطية مخاطر الاستثمار التي تقدمها الشركة الصينية للصادرات وتأمين القروض (CECIC) لبعض المشاريع المهمة والمُشجّعة من قبل الدولة، وهذا الذي يجعلها دائما في موقع تنافسي أفضل مقارنة بالشركات الأجنبية المنافسة الخاضعة لقوى السوق، لكن في المقابل فإن الشركات الصينية غير المملوكة للدولة لا تستفيد من هذا النوع من السياسات التفضيلية. (Hui, 2015, p. 37)

4.2 المقاربات الخاصة بالشركات الصينية في تنفيذ عمليات الاندماج والاستحواذ: تتبنى الشركات الصينية عند تنفيذ عمليات الاندماج والاستحواذ مقاربات خاصة لا تتبناها نظيرتها من الاقتصاديات المتقدمة، وذلك كالآتي:

أ- عكس الشركات من الاقتصاديات المتقدمة التي تعمل عادة على نشر مزاياها التنافسية في الأسواق الخارجية من خلال الشركات المستحوذ عليها في الخارج، فإن الشركات الصينية تقوم بتوجيه العديد من الشركات المستحوذ عليها في الخارج نحو السوق الصيني، من أجل استغلالها في

تعزيز تنافسيتها مقابل المنافسين الأجانب داخل السوق الصيني وأيضاً على المستوى العالمي؛ من خلال ما توفره من تكنولوجيات متقدمة وعلامات تجارية دولية تفنقدها الشركات الصينية.

ففي سنة 2005 أدركت الشركة الصينية لصناعة ماكينات الخياطة أس جي أس بي (SGSB) أنه من أجل ضمان البقاء وعدم الزوال في مواجهة المنافسين اليابانيين والألمان في السوق الصيني، فهي في حاجة إلى تحسين محفظتها من التكنولوجيا والعلامة التجارية. ومن أجل تحقيق ذلك استحوذت شركة أس جي أس بي على الشركة الألمانية دُورْكُوبْ أدلر (Dürkopp-Adler) التي كانت تكافح من الناحية المالية؛ هذه الأخيرة ورغم أن اسم علامتها التجارية وتكنولوجيتها حظيت بتقدير كبير جداً من قبل العملاء في قطاع السيارات ليس فقط في أوروبا بل حتى في الصين؛ إلا أن شركة دُورْكُوبْ أدلر فشلت في بناء قنوات توزيع وشبكات خدمات لخدمة العملاء المحتملين في الصين، الأمر الذي جعل إمكانات التداؤب واضحة بين الشركتين. وبعد فترات من الصعود والهبوط في مرحلة ما بعد الاستحواذ، تمكنت شركة أس جي أس بي من بناء مركز قوي ومريح في السوق الصيني، كما قامت سنة 2013 بتنفيذ عمليتا استحواذ أخريتان ما سمح لها بتعزيز إمكاناتها الصناعية ومواجهة قادة العالم اليابانيين في هذا المجال. (Meyer, 2015, pp. 60-61)

وفي سنة 2010 استحوذت الشركة الصينية لصناعة السيارات جيلي (Geely) على (100%) من أصول الشركة السويدية لصناعة السيارات فُولُفُو (VOLVO) التي عانت من صعوبات مالية، حيث هدفت شركة جيلي في المقام الأول إلى استخدام العلامة التجارية فُولُفُو كعلامة جديدة متميزة لمنافسة كل من علامات أودي (Audi)، مرسيديس (Mercedes-Benz) و بي أم دابُل يو (BMW) في سوق السيارات الفاخرة في الصين الذي يعرف نمواً سريعاً في السنوات الأخيرة، كما هدفت كذلك شركة جيلي إلى تطوير خطوط الإنتاج التي تملكها في الصين، وإلى تعزيز صورتها في الصين من خلال النماذج الراقية، وأحدث التقنيات التي تملكها شركة فُولُفُو. (Xiaobo, 2012, p. 116)

ب- عكس الشركات من الاقتصاديات المتقدمة التي تفضل تغيير الإدارة الداخلية والتنظيم بل ودمج الشركات المُستحوذ عليها في عملياتها؛ فإن الشركات الصينية تميل إلى ترك الشركات المستحوذ عليها إلى حد كبير دون مساس؛ أين يترك فريق الإدارة على حاله مع منحه استقلالية تشغيلية كبيرة، كما يتم الاحتفاظ في كثير من الأحيان بالعديد من موظفي الشركات المُستهدفة، مع اكتفاء الصينيون فقط بدور الرئاسة وبعض المناصب من أجل الرقابة والدعم؛ فتبني الشركات الصينية لهذه المقاربة يرجع في جزء كبير منها إلى معاناتها من مجموعة من النقص والتي اكتسبتها صورة سيئة في الخارج؛ مثل ضعف وقلة خبرة الشركات الصينية في إدارة عمليات الاندماج والاستحواذ الدولية، والاختلاف في الثقافة والممارسات الإدارية التي تواجه العمليات الصينية في الخارج، ونقص

الموظفين المؤهلين تأهيلا جيدا والذين يحوزون المهارات الإدارية الدولية؛ مثل معرفة اللغة، وثقافة الأعمال، والبيئة المؤسسية في البلد المضيف. (Yanan, 2015, p. 3)

3. رد فعل الدول المضيفة تجاه خصائص عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية: دراسة عينة من الدول المضيفة

تشير مختلف تقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن الأونكتاد في السنوات الأخيرة (2016، و2017، و2018، و2019)، إلى وجود اتجاه متزايد لوضع سياسات تقييدية من قبل البلدان المضيفة المتقدمة تجاه محاولات الاندماج والاستحواذ الواردة خاصة من الصين؛ حيث تتجسد هذه السياسات التقييدية خاصة في إلغاء عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية لاعتبارات متعلقة بحماية الأمن القومي، عاكسة في الحقيقة مخاوف هذه الدول تجاه خصائص العمليات الصينية.

أما فيما يتعلق بمفهوم الأمن القومي في سياق عمليات الاندماج والاستحواذ، فقرار الاستثمار العالمي لسنة 2016 يشير إلى أن الأونكتاد قد توصل من خلال دراسة شملت عدد كبير من الدول المضيفة، إلى أن معظم هذه الدول اختارت تطبيق مفهوم غير واضح وغير محدد للأمن القومي، من خلال القيام فقط بتحديد بشكل عام عدد من القطاعات أو الصناعات التي قد تسبب عمليات الاندماج والاستحواذ فيها مخاوف متعلقة بالأمن القومي؛ مثل مجال المنشآت الحيوية، والقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية؛ والنشاطات المتعلقة بالأمن والدفاع، دون تحديد المعايير التي تعتمد من قبل الدول المضيفة لتصنيف عملية ما على أنها تهدد الأمن القومي، مما يجعل هذا المفهوم غير واضح ومبهم وتشوبه الكثير من الضبابية بالنسبة للمستثمر الأجنبي. (UNCTAD, 2016, p. 94) وهو ما يطرح إمكانية استخدام الدول لهذا المفهوم كمبرر فقط لإلغاء عمليات الاندماج والاستحواذ الأجنبية غير المرغوب فيها بغية فرض سياسات حمائية على اقتصاداتها.

هذا وينص تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2019، أنه من بين جميع عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود التي تجاوزت قيمتها 50 مليون دولار وتم إلغاؤها سنة 2018، 22 صفقة على الأقل ألغيت لأسباب تنظيمية أو سياسية وهو ما يمثل (20%) من عدد الصفقات التي تجاوزت قيمتها 50 مليون دولار وألغيت سنة 2018، (UNCTAD, 2019, pp. 90-91) مقابل 10 صفقات تم إلغاؤها سنة 2017، و7 صفقات سنة 2016 من مجموع الصفقات التي تجاوزت قيمتها 100 مليون دولار وألغيت سنتي 2016 و2017. (UNCTAD, 2018b, p. 85)

كما تشير تقارير الاستثمار العالمي لسنوات (2017، و2018، و2019) أنه من بين الأسباب التنظيمية أو السياسية لإلغاء هذه الصفقات تعتبر المخاوف المتعلقة بالأمن القومي السبب الرئيس في ذلك، بمجموع 3 صفقات سنة 2016، و3 صفقات سنة 2017، و9 صفقات سنة 2018،

على الرغم من أن العدد الإجمالي لعمليات الاندماج والاستحواذ التي تم سحبها وإلغائها من قبل الدول المضيفة لاعتبارات متعلقة بالأمن القومي يبقى في الواقع كبير جدا وذلك بسبب محدودية دراسة الأونكتاد التي اهتمت فقط بالعمليات التي تجاوزت 50 مليون دولار أمريكي سنة 2018، و فقط التي تجاوزت 100 مليون دولار أمريكي سنتي 2016 و 2017. (UNCTAD , 2019, p. 91)

أما فيما يتعلق بالجهة المُستحوذَة الأكثر تأثراً بإلغاء عمليات الاندماج والاستحواذ تحت مبرر تهديد الأمن القومي؛ فتقارير الاستثمار العالمي لسنوات (2017، و 2018، و 2019) تنص على أن المستثمرين الصينيين جاؤوا في المرتبة الأولى كأكثر المستثمرين تأثراً في سنوات 2016، و 2017، و 2018، أما من جانب الاقتصادات الأمم للشركات المُستهدفة التي قامت بإلغاء هذه العمليات فتصدرها وبشكل أساسي الدول المضيفة المتقدمة؛ أين جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى في سنوات 2016، و 2017، و 2018.

إن تركز حالات إلغاء عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في السنوات الأخيرة في الدول المتقدمة دون الدول النامية؛ يرجع إلى وجود اتجاه عام في الدول المتقدمة رافض لهذه العمليات بسبب المخاوف التي تثيرها خصائصها في هذه الدول خاصة البحث عن الأصول الاستراتيجية، في حين أن الاتجاه العام السائد في الدول النامية هو اتجاه مرحب بهذه العمليات والتي يبدو أنها تركز على قطاع الموارد الأولية التي تهدف الدول النامية إلى تطويره. وفيما يأتي سيتم التطرق لعينة من الدول المضيفة المتقدمة وتحليل اتجاهها المتزايد في السنوات الأخيرة نحو وضع سياسات تقييدية تُجاه العمليات الصينية، بل وإلغائها في أحيان كثيرة تحت مبرر تهديد الأمن القومي.

1.3 الولايات المتحدة الأمريكية: رغم وجود لجنة في أمريكا (لجنة الاستثمار الأجنبي (CFIUS)) تتولى مراجعة عمليات الاندماج والاستحواذ من زاوية مدى تهديدها للأمن القومي منذ سنة 1975، والتي أنشأت لمواجهة العمليات اليابانية في أمريكا خلال تلك الفترة، إلا أن هذه اللجنة لم يكن لها وجود في الواقع العملي قبل بروز العمليات الصينية. (Xing, 2016, p. 162) فقد أدى البروز والنمو السريع للعمليات الصينية في سنوات الألفين، إلى جذب انتباه هذه اللجنة ومنه زيادة نشاطها بشكل كبير من خلال تركيزها على العمليات الصينية في أمريكا، خاصة خلال فترة إدارة الرئيس بَارَاك أُوبَامَا (2009-2017) ثم لتزيد حدة في فترة الرئيس الحالي دُونَالْدُ تْرَامْبُ. (Teitelman, 2019)

وفي أوت 2018 قامت الولايات المتحدة بإصدار قانون عصرنه مراجعة مخاطر الاستثمار الأجنبي (FIRRMA) الذي سمح بتشديد الرقابة على عمليات الاندماج والاستحواذ الواردة وخاصة من الصين، (James and Cathleen , 2019, p. 1) كما وسع من سلطات لجنة الاستثمار الأجنبي وسمح لها بمراجعة مجموعة واسعة من عمليات الاستحواذ، بما في ذلك أي عملية في التكنولوجيا

الحيوية أو القطاعات الحساسة الأخرى، إضافة إلى أن هذا القانون مَنَحَ اللجنة مهلة أكبر لإقضاء المعاملات، وفرضَ مراجعة منفصلة للتكنولوجيات الحساسة؛ (Masters and McBride, 2018) بمعنى أن هذا القانون قد ركز على القطاعات التي تستهدفها عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية. ومن بين أشهر عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية التي ألغيت بداعي تهديد الأمن القومي في الولايات المتحدة، نذكر قيام لجنة الاستثمار الأجنبي بتجميد استحواذ شركة كَانْيُونُ بْرِيْدْج (Canyon Bridge Capital) الصينية على شركة لَاتِيْس (Lattice) الأمريكية المصنعة للرقائق الإلكترونية في 13 سبتمبر 2017، بحجة أن الشركة الصينية ممولة جزئياً ومدعومة من قبل الحكومة الصينية عن طريق صندوق استثماري صيني يركز على التكنولوجيا؛ وهو ما يجعل هذه الشركة تخدم أكثر سياسات الحكومة الصينية، كما أن هذه الشركة موجهة من قبل الحكومة الصينية للحصول على الملكية الفكرية وتكنولوجيا شركة لَاتِيْس التي تستخدم الحكومة الأمريكية منتجاتها، والقيام بتحويل هذه التكنولوجيا واستخدامها داخل الصين وهذا ما اعتبرته أمريكا تهديداً لأمنها القومي (Liana, 2017). وأيضاً إنهاء شركة إكْسِيْرَا (Xcerra) الأمريكية لصناعة أجهزة اختبار أشباه الموصلات اتفاق الاندماج مع شركة يُونِيْكُ لإدارة رأس المال (Unic Capital Management) والتي تعتبر فرع للصندوق الصيني الحكومي للاستثمار في صناعة الدوائر المدمجة والإلكترونيات في 22 فبراير 2018، بعد معارضة من لجنة الاستثمار الأجنبي؛ بحجة أن الشركة الصينية مملوكة للحكومة ومدعومة من قبلها، كما أنها موجهة من قبل الحكومة الصينية لاستهداف الحصول على الأصول الاستراتيجية للشركة الأمريكية والمتمثلة خاصة في التكنولوجيا وتحويلها واستخدامها داخل الصين وهو ما اعتبرته أمريكا تهديداً لأمنها القومي. (Alice and Ben Bland, 2018)

كما تعمل إدارة الرئيس الأمريكي تَرَامْبُ حالياً على استهداف شركة بِيْجِيْنُ كُونْلُونُ تِيْكُ (beijing kunlun tech) التي امتلكت منذ سنة 2018 شركة غْرِيْنْدْرُ (Grindr) للتواصل الاجتماعي، من أجل إجبارها على التخلي عن هذا التطبيق، تحت مبرر أن الشركة الصينية مملوكة ومدعومة من قبل الحكومة ومنه توجد إمكانية لاستخدام الحكومة الصينية للبيانات الشخصية الموجودة في التطبيق من أجل ابتزاز المسؤولين ورجال الأعمال الأمريكيين للحصول على معلومات وأسرار تكنولوجية؛ وهو ما اعتبرته أمريكا تهديداً لأمنها القومي، على الرغم من عدم وجود أي معلومة حتى الآن تبين استخدام الحكومة الصينية للبيانات الشخصية التي يوفرها التطبيق. (Sanger, 2019)

2.3 الدول الأوروبية: زادت خصائص عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية من درجة تأهب الدول الأوروبية لمواجهتها تحت مبرر تهديد الأمن القومي؛ فاستحوذ مجمع مِيدِيَا (Midea) الصيني على شركة كُوكَا (kuka) الألمانية لصناعة الروبوتات سنة 2017 أدى إلى زيادة المخاوف الألمانية بشأن

سيطرة الصين على الأصول الاستراتيجية للشركات الألمانية، وعليه قامت الحكومة الألمانية في جويلية 2017 بتشديد اللوائح على عمليات الاندماج والاستحواذ الأجنبية مستهدفة أساسا العمليات الصينية، كما قامت بتوسيع مجالات الاندماج والاستحواذ الخاضعة لآلية الفحص الحكومي في سياق تهديد الأمن القومي، كما مددت اللوائح الجديدة أيضا فترة الفحص؛ مما أدى إلى تأخير محاولات الاندماج والاستحواذ الأجنبية بشكل عام والصينية بشكل خاص. (Nikkei, 2018)

وفي أوت 2018 قامت الحكومة الألمانية ولأول مرة بتجميد عملية استحواذ شركة صينية على شركة ألمانية تحت مبرر تهديد الأمن القومي؛ من خلال إلغاء حكومة أنجيبلا ميركل صفقة استحواذ مجموعة يانطاي طايهاي (yantai taihai) الصينية على شركة ليفلد ميتال سبائنين (leifeld metal spinning AG) الألمانية المتخصصة في إنتاج الآلات ذات التكنولوجيا العالية والمستخدمه في إنتاج المعادن ذات القوة العالية والموجهة لقطاعات السيارات والفضاء والطاقة النووية المدنية؛ أين تمثلت أهم الأسباب التي قُدمت لتفسير هذا الإلغاء؛ في النمو السريع لحجم العمليات الصينية في الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة، وأن الشركة الصينية هي شركة مدعومة من قبل الحكومة الصينية؛ أي أنها تخضع أكثر لسياسات الحكومة، كما أنها موجهة من قبل الحكومة الصينية لاستهداف الحصول على الأصول الاستراتيجية لهذه الشركة الألمانية خاصة الحصول على التكنولوجيا وتحويلها إلى الصين، وهذا ما اعتبرته ألمانيا تهديدا لأمنها القومي. (Deutsche.Welle, 2018) أما في ديسمبر 2018 فقد قامت السلطات الألمانية بإدخال تعديلات إضافية على قواعد فحص عمليات الاندماج والاستحواذ؛ أين أصبح بإمكانها مراجعة أية معاملة تخطط فيها شركة أجنبية غير أوروبية لشراء أكثر من (10%) من شركة ألمانية في قطاعات مثل البنى التحتية الحيوية ووسائل الإعلام، وهي من بين القطاعات التي تستهدفها عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية. (Hanemann et al, 2019, p. 16)

أما فرنسا والمملكة المتحدة فقد أعربتا عن عزمهما تشديد القيود على عمليات الاندماج والاستحواذ الأجنبية مستهدفتان أساسا الصينية منها؛ ففي فرنسا قام الرئيس الفرنسي ماكرون سنة 2017، بتأميم مؤقت لشركة أس تي إكس (STX) الفرنسية لبناء السفن التي تملك حوض بناء السفن الوحيد في فرنسا الكبير بما يكفي لبناء السفن البحرية والحربية، بهدف منع الاستحواذ عليها من قبل شركة فينكانتيري (fincantieri) الإيطالية في مشروع مشترك مع الشركة الصينية لبناء السفن (china state shipbuilding corp)، بحجة أن الشركة الصينية هي شركة مملوكة ومدعومة من قبل الحكومة الصينية، كما أنها موجهة من قبلها للحصول على الأصول الاستراتيجية للشركة الفرنسية خاصة تكنولوجيا تصميم وهندسة وبناء السفن المعقدة والمبتكرة، وتحويلها إلى الصين، وهو ما اعتبرته فرنسا تهديدا لأمنها القومي. ولم تتم الصفقة إلا بعد أن تلقت الحكومة الفرنسية ضمانا

بإمكانية إعادة تأميم شركة أس تي إكس إذا فشلت فينكأنثييري في منع تحويل التكنولوجيا إلى بكين. وفي بدايات 2018 تم توسيع قائمة التكنولوجيات الحساسة التي تخضع فيها عمليات الاندماج والاستحواذ الأجنبية للمراجعة والموافقة من قبل الحكومة الفرنسية لتصبح تشمل مجالات الأمن الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وأشباه الموصلات، كما تم في هذه المجالات تشديد القواعد التي تمنع التحويل القسري للتكنولوجيا؛ (Feng and Saha, 2019, p. 6) أي استهداف المجالات التي تفضلها عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية.

أما في المملكة المتحدة فإن الاستثمار الصيني المكثف في القطاعات الحساسة خلال فترة ولاية رئيس الوزراء السابق دافيد كاميرون، قد نتج عنه نداءات تطالب بقواعد أكثر صرامة خلال ولاية رئيسة الوزراء تريزا ماي؛ الأمر الذي أدى إلى اقتراح إطار قانوني جديد في جوان 2018 سمح للحكومة بالتدخل إذا رأت أن عمليات الاندماج والاستحواذ الأجنبية قد تثير مخاوف متعلقة بالأمن القومي، كما قام هذا القانون بتخفيض عتبة المراجعة من 70 مليون جنيه استرليني إلى 1 مليون جنيه استرليني بالنسبة لقطاعات التكنولوجيا المتقدمة والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري، (Collier, 2018, p. 50) أي أن هذا القانون قد وسع من سلطات الحكومة المتعلقة بمراجعة صفقات الاندماج والاستحواذ في القطاعات المستهدفة أساسا من قبل العمليات الصينية.

كما تم اتخاذ خطوات أخرى من أجل وضع قيود موحدة لأوروبا بأكملها تجاه عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية؛ ففي سبتمبر 2017 اقترحت المفوضية الأوروبية (الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي) إطارا للتعاون والتنسيق يمكن من خلاله للدول الأعضاء مشاركة وتبادل المعلومات فيما بينها حول محاولات الاندماج والاستحواذ التي يمكن أن تثير مخاوف متعلقة بالأمن القومي في دول الاتحاد ككل. (Hanemann et al, 2019, p. 15) فعلى الرغم من أن إطار الفحص هذا يهدف إلى تشديد التدقيق على محاولات الاندماج والاستحواذ الواردة إلى أوروبا بشكل عام؛ إلا أنه يستهدف بشكل خاص العمليات الصينية داخل الاتحاد الأوروبي؛ على اعتبار أنه:

أ- العديد من المجالات والقطاعات التي ستخضع للتدقيق الشديد هي القطاعات المفضلة من قبل عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية في أوروبا مثل قطاعات التكنولوجيا والروبوتات.

ب- تدعو القواعد الجديدة إلى زيادة التدقيق في عمليات الاندماج والاستحواذ المنفذة من قبل الكيانات الخاضعة لسيطرة الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر (بما في ذلك التمويل الكبير المدعوم من الدولة)، إضافة إلى ضرورة النظر في العمليات الواردة من خارج دول الاتحاد الأوروبي والمنتقلة بين دول الاتحاد الأوروبي التي ينتمي ملاكها إلى دول من خارج الاتحاد؛ ما يعني تشجيع الدول

الأعضاء على التدقيق بشدة في عمليات الاندماج والاستحواذ بين دول الاتحاد الأوروبي التي تعود ملكيتها للصين مثل استثمارات شركات لوجيكور (Logicor)، وفولفو (Volvo) أو بيريلي (Pirelli).
ج- تُشجع هذه اللائحة كذلك الدول الأعضاء على مراجعة العمليات التي تشكل جزءاً من برامج أو مشاريع موجهة من قبل الحكومة الصينية؛ أي إمكانية فتح الباب أمام الدول الأعضاء لمراجعة مجموعة كبيرة من العمليات الصينية في الاتحاد الأوروبي. (Hanemann et al, 2019, pp. 16,18)

3.3 كندا: لقد حدث تحول كبير في نظرة الحكومة الكندية لعمليات الاندماج والاستحواذ الصينية وخصائصها، بعدما تبنت في السنوات السابقة سياسة لينة للغاية تُجاهها؛ ففي ماي 2018 جمدت حكومة جاستين ترودو استحواذ شركة الاتصالات والإنشاء الصينية (CCCI) على شركة آيكون (AECON) الكندية في مجال إنشاء البنى التحتية بما في ذلك محطات الطاقة النووية؛ بحجة أن الشركة الصينية مملوكة ومدعومة من قبل الحكومة؛ أي أنها شركة ذات توجه تجاري أقل وخاضعة أكثر لقرارات وسياسات الحكومة الصينية، إضافة إلى أنها موجهة من قبل الحكومة الصينية للحصول على الأصول الاستراتيجية وتكنولوجيا إنشاء البنى التحتية الحيوية مثل محطات الطاقة النووية وتحويلها إلى الصين، وهو ما اعتبرته كندا تهديداً لأمنها القومي؛ وهي الصفقة التي كانت ستعتبر أكبر عملية استحواذ في كندا بواسطة مؤسسة مملوكة للحكومة الصينية خارج قطاع البترول. (Thomson.Reuters, 2018)

4.3 أستراليا: أما في أستراليا فيبدو أن خصائص العمليات الصينية أصبحت تثير الكثير من المخاوف؛ ففي مارس 2009 قام أمين الخزانة الأسترالي بعد توصية من المجلس الفيدرالي لمراجعة الاستثمار (FIRB) بإلغاء استحواذ شركة تشاينا ماينيميتال (china minemetals) الصينية على أو زاد مينيرالز (OZ minerals) الأسترالية في مجال مناجم الذهب والنحاس؛ تحت مبرر أن الشركة الصينية مملوكة ومدعومة وموجهة من قبل الحكومة وأن استحواذها على الشركة الأسترالية التي تحوز بدورها على منجم قريب من منطقة عسكرية، سوف يهدد الأمن القومي الأسترالي. لكن في المقابل إذا علم أن وزارة الدفاع الأسترالية لم تعترض في الأول على الصفقة، وأن المنجم يبعد في الواقع بـ 160 كلم عن المنطقة العسكرية المعنية، وأن الشركة الصينية قدمت ضمانات كبيرة بما فيها السماح بتفتيش الشركة في أي وقت، وإذا علم كذلك أن الموافقة على الصفقة لم تتم في الأخير إلا بعد تقديم الشركة الصينية مقترح استثمار مُعدّل في أبريل 2009 بعد استبعاد المنجم، بالإضافة إلى أن الموافقة جاءت مرفقة بالعديد من الشروط غير المتعلقة بالأمن والتي كانت شروطاً حمائية بشكل صريح، فإن هذا يعني أن المبرر الحقيقي للإلغاء هو الخوف من حصول هذه الشركة المملوكة والمدعومة

والموجهة من قبل الحكومة الصينية على الأصول الاستراتيجية للشركة الأسترالية بما فيها تكنولوجيا صناعة المناجم وتحويلها للاستخدام من قبل الصين. (Kirchner and Mondschein, 2018, p. 27)

أما في سنة 2016 فقد قام أمين الخزانة الفيدرالي بإلغاء استحواذ شركة ستايت غريد (state grid) الصينية على شركة أوسغريد (Ausgrid) الأسترالية لتوزيع الكهرباء بحجة أن هذه العملية سوف تؤدي بهذه الشركة المملوكة والمدعومة والموجهة من قبل الحكومة الصينية إلى السيطرة على الأصول الاستراتيجية للشركة الأسترالية بما فيها تكنولوجيا قطاع الطاقة في استراليا ومن تم تحويلها لصالح الصين وهو ما اعتبرته استراليا تهديدا لأمنها القومي؛ حيث شكل ذلك مفاجأة نظرا لأن عملية البيع سبق وتحصلت على الضوء الأخضر من الحكومة الفدرالية، بالإضافة إلى أن عملية البيع وصلت إلى مرحلة متقدمة جدا، وأن شركة ستايت غريد تدير أصلا منشآت للكهرباء في العالم وحتى في استراليا نفسها. (Kirchner and Mondschein, 2018, p. 28)

5.3 على المستوى الدولي: تم في هذا الاتجاه تبني جهود دولية لتنسيق القيود على العمليات الصينية؛ ففي اجتماع على المستوى الوزاري تم في ماي 2018، ناقش مسؤولون من اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي سبل منع محاولات الاندماج والاستحواذ التي قد تؤدي إلى تسرب التكنولوجيا أو الملكية الفكرية مع استهداف الصين بشكل أساسي في هذا النقاش. كما أنه حاليا تجري مناقشات على المستوى الإداري حول قضايا مثل طبيعة المعلومات التي ينبغي مشاركتها بين البلدان، فإذا ما توصلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق فسيكون أول اتفاق دولي بشأن السيطرة على عمليات الاندماج والاستحواذ مستهدفا أساسا العمليات الصينية. (Nikkei, 2018)

4. خاتمة:

تم من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أسباب تزايد حالات إلغاء عمليات الاندماج الاستحواذ الصينية من قبل الدول المضيفة في السنوات الأخيرة، من خلال التطرق لعينة من الدول المضيفة المتقدمة على سبيل المثال لا الحصر، وتم الوقوف على أهم الأسباب والمتمثلة في الخصائص التي تتفرد بها العمليات الصينية وعلى رأسها خاصية البحث عن الأصول الاستراتيجية في الدول المتقدمة، دون إغفال رد فعل الدول المضيفة المتقدمة التي كثيرا ما تفرض سياسات تقييدية ضد هذه العمليات بل وتقوم بإلغائها تحت مبرر تهديد الأمن القومي.

النتائج: من بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها الآتي:

1- تتميز عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية بالمقارنة مع نظيرتها من الدول المتقدمة بخاصية البروز المتأخر والنمو السريع خلال فترة زمنية قصيرة،

- 2- تركز العمليات الصينية على البحث عن الأصول الاستراتيجية في الدول المتقدمة، رغم بروزها المتأخر وافتقار الشركات الصينية لنفس مزايا الملكية لدى شركات العالم المتقدم،
 - 3- تتدخل الحكومة الصينية بشكل كبير في توجيه ودعم العمليات الصينية وجعلها تتماشى مع سياسات الحكومة الصينية، خاصة من خلال منحها قروض داعمة بشروط تفضيلية،
 - 4- تتبنى الشركات الصينية مقاربات خاصة في تنفيذ عمليات الاندماج والاستحواذ، من خلال خاصة استخدام الشركات المُستحوذ عليها في الخارج لتقوية الموقع التنافسي للشركات الصينية مقابل المنافسين الأجانب داخل السوق الصيني،
 - 5- تعاني الشركات الصينية في إدارتها لعمليات الاندماج والاستحواذ من العديد من النقائص التي اكتسبتها صورة سيئة في الخارج؛ مثل ضعف وقلة خبراتها، والاختلاف في الثقافة والممارسات الإدارية التي تواجهها في الخارج، ونقص الموظفين الذين يحوزون المهارات الإدارية الدولية،
 - 6- تعمل الدول المضيفة المتقدمة على وضع سياسات تقييدية صارمة ضد العمليات الصينية؛ تتمثل خاصة في إلغائها تحت المبررات التنظيمية أو السياسية أين تعتبر المخاوف المتعلقة بالأمن القومي أهم مبرر فيها،
 - 7- لا يوجد تعريف شامل وواضح بين الدول لمفهوم الأمن القومي لغرض فحص عمليات الاندماج والاستحواذ؛ ما يعني أن معرفة المعايير التي تعتمد لتصنيف عملية ما على أنها تهدد الأمن القومي غير واضحة، وبالتالي توجد إمكانية لاستخدام الدول المتقدمة لهذا المفهوم كدريعة فقط لإلغاء عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية.
- التوصيات:** من أجل معالجة مُسببات تعميق حدة الاتجاه المتزايد لإلغاء عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية من قبل الدول المضيفة المتقدمة، يتم اقتراح التوصيات الآتية:
- 1- يُستحسن العمل على إلغاء تدخل الحكومة الصينية في توجيه ودعم عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية والذي يثير دائما حفيظة الدول المضيفة؛ من خلال خاصة إلغاء منح الشركات الصينية القروض الداعمة ذات الشروط التفضيلية، والتي دائما ما تجعلها في موقع تنافسي أفضل مقارنة بالشركات الأجنبية الأخرى المنافسة الخاضعة لقوى السوق،
 - 2- يُفترض العمل على توضيح أكثر لإجراءات التسجيل والترخيص لعمليات الاندماج والاستحواذ الصينية، وجعلها أكثر شفافية، وعدم توجيهها فقط خِدْمَة للشركات المملوكة للحكومة ولسياساتها،
 - 3- يُفضل أن تستمر الحكومة الصينية في إصلاح الشركات المملوكة للدولة التي تنفذ معظم عمليات الاندماج والاستحواذ في الخارج، والتي كانت قد انطلقت فيه منذ سنوات؛ من خلال خاصة ترك هذه الشركات تواجه قوى السوق،

4- يُفترض أن تعمل الشركات الصينية على معالجة النقص التي تعاني منها في إدارة عمليات الاندماج والاستحواذ في الخارج، والتي أكسبتها صورة سيئة لدى الدول المضيفة، خاصة معالجة مشكل اختلاف الثقافة ونقص الموظفين الإداريين المؤهلين من خلال الاستعانة مثلا بالكفاءات الصينية الموجودة في الخارج التي تملك المهارات الإدارية الدولية المطلوبة،

5- يستحسن بالدول المضيفة المتقدمة التي تطبق مفهوم غير واضح للأمن القومي في سياق عمليات الاندماج والاستحواذ، أن تنظر في إمكانية استخدام مقاربات سياسية بديلة للتعامل مع عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية، نظرا إلى أن تقييد هذه العمليات في الدول المتقدمة بإمكانه أن يعوق القدرة التنافسية للشركات من الدول المتقدمة، ويجمد ديناميكية قطاع التكنولوجيا فيها،

6- يفترض بالدول التي تطبق مفهوم غير واضح للأمن القومي في تشريعاتها المتعلقة بعمليات الاندماج والاستحواذ، ان تعطي توضيحات أكثر لمفهوم ونطاق الأمن القومي، وذلك مراعاة لمصلحة المستثمرين في وجود إجراءات شفافة يمكن التنبؤ بنتائجها.

5. قائمة المصادر والمراجع:

- 1- Alice.W and Ben Bland. (23 Februray, 2018). *US regulators block China semiconductor deal*. Retrieved 27 03, 2019, from financial times: <https://www.ft.com/content/b3bfe924-1854-11e8-9e9c-25c814761640>
- 2- Baker McKenzie. (2018). *Rising Tension: Assessing china's FDI drop in Europe and North America*. Retrieved from https://www.bakermckenzie.com/-/media/files/insight/publications/2018/04/rising_tension_china_fdi.pdf?la=en
- 3- Collier.A. (2018). *china buys the world: analyzing chinas overseas investments*. Singapore: palgrave Pivot.
- 4- Deng.P.(2009). Why do Chinese firms tend to acquire strategic assets in international expansion?. *Journal of world Business*, 44(1), pp. 74-84. doi: 10.1016/j.jwb.2008.03.014
- 5- Deutsche.Welle. (26 07, 2018). *Berlin readies veto of first Chinese takeover - media*. Retrieved 11 08, 2019, from <https://www.dw.com/en/berlin-readies-veto-of-first-chinese-takeover-media/a-44841443>
- 6- European Chamber.(2017). *china manufacturing 2025: putting industrial setting ahead of market forces*. Retrieved from http://docs.dpaq.de/12007-european_chamber_cm2025-en.pdf
- 7- Feng.A and Saha.S. (2019). Emerging EU Policies Take a Harder Look at Chinese Investments. *China brief: a journal of analysis and information*, the Jamestown foundation, 19(2), pp.6-11.
- 8- Hanemann.T, Huotari.M and Kratz.A (march 2019). *Chinese FDI in Europe: 2018 Trends and impact of new screening policies*. Report for Rhodium Group (RHG) and the Mercator Institute for China Studies (MERICS). Retrieved from https://merics.org/sites/default/files/2020-04/190311_MERICS_Rhodium%20Group_COFDI-Update_2019.pdf
- 9- Hui.T and Qi.A. (2010). China's outward mergers and acquisitions in the 21st century: motivations, progress and the role of the Chinese government. In Cooper. C.L. and Finkelstein. S. (Eds.) *Advances in Mergers and Acquisitions*. (vol9, pp. 25-50).

- Bingley: Emerald Group Publishing Limited. [https://doi.org/10.1108/S1479-361X\(2010\)0000009005](https://doi.org/10.1108/S1479-361X(2010)0000009005)
- 10- IMF. (2009). *Balance of Payments and International Investment Position Manual*. (6th Ed). Washington, DC
- 11- James K.J and Cathleen D.C-I. (02 05, 2019). *CFIUS Reform: Foreign Investment National Security Reviews*. (CRS Report No. IF10952). Retrieved from congressional research service, homeland security digital library. <https://www.hsdl.org/?view&did=824843>
- 12- Kirchner.S and Mondschein. J. (26 July, 2018). *deal breakers? regulating foreign direct investment for national security in Australia and the united states*. Report for The United States Studies Centre at the University of Sydney. Retrieved from <https://united-states-studies-centre.s3.amazonaws.com/attache/e3/c2/6d/1b/52/55/a1/26/dc/dc/5b/f2/78/1a/1f/82/Regulating-foreign-direct-investment-for-national-security-in-Australia-and-the-United-States.pdf>
- 13- Liana.B.B. (14 September, 2017). *Trump bars Chinese-backed firm from buying U.S. chipmaker Lattice*. Retrieved 27 09, 2019, from Thomson Reuters: <https://www.reuters.com/article/us-lattice-m-a-canyonbridge-trump-idUSKCN1B02ME>
- 14- Masters.J and McBride.J. (28 August, 2018). *foreign investment and U.S. National Security*. Retrieved 21 21, 2019, from Council on foreign relations: <https://www.cfr.org/backgrounder/foreign-investment-and-us-national-security>
- 15- Meyer.K.E. (2015). "What is "strategic asset seeking FDI"?". *Multinational Business Review*, Vol. 23 No. 1, pp. pp. 57-66. <https://doi.org/10.1108/MBR-02-2015-0007>
- 16- MOFCOM. (2013). *Statistical Bulletin of China's Outward FDI*. China
- 17- MOFCOM. (2015). *Statistical Bulletin of China's Outward FDI*. China
- 18- MOFCOM. (2017). *Statistical Bulletin of China's Outward FDI*. China
- 19- Nikkei. (19 june , 2018). *Chinese M&A deals face wall as US and Europe guard tech*. Retrieved 11 08, 2019, from nikkei asian review: <https://asia.nikkei.com/Politics/International-relations/Chinese-M-A-deals-face-wall-as-US-and-Europe-guard-tech>
- 20- Rhys.O.J. (2019). *How china is reshaping the global economy: development impacts in Africa and latin America*. UK: Oxford university press.
- 21- Robins.F. (2013). The uniqueness of Chinese outward foreign direct investment. *Asian Business Management*, 12(5), pp. 525–537. doi:10.1057/abm.2013.15
- 22- Sanger.D.A. (28 march, 2019). *Grindr is owned by a chinese firm and the US is trying to force it to sell*. Retrieved 21 08, 2019, from new york times: <https://www.nytimes.com/2019/03/28/us/politics/grindr-china-national-security.html>
- 23- SASAC. (08 11, 2019). *State asset supervision and administration commission, list of state owned enterprises*. Retrieved 26 03, 2019, from <http://www.sasac.gov.cn/n2588035/n2641579/n2641645/index.html>
- 24- Sauvant.K.P and Nolan.M.D (December, 2015). China's Outward Foreign Direct Investment and International Investment Law. *Journal of International Economic Law*, 18(5), pp. 893–934. <https://doi.org/10.1093/jiel/jgv045>
- 25- Teitelman.R. (30 April, 2019). *The Biggest Threat to Mergers Could Be a Secretive Government Agency*. Retrieved 12 08, 2019, from BARRON'S:<https://www.barrons.com/articles/committee-foreign-investment-cfius-mergers-51556635683>
- 26- Thomson.Reuters. (24 may, 2018). *Canadian Government Blocks Proposed \$1.5 Billion Takeover of Aeon by Chinese Firm based on National Security Concerns under the Investment Canada Act*. Retrieved 22 09, 2019, from

<https://ca.practicallaw.thomsonreuters.com/w-014>

9233?transitionType=Default&contextData=(sc.Default)

27- UNCTAD. (2000). *World investment report: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development*. New York and Geneva.

28- UNCTAD. (2003). *World investment report: FDI policies for development - national and international perspectives*. New York and Geneva.

29- UNCTAD. (2006). *World investment report: FDI from Developing and Transition Economies - Implications for Development*. New York and Geneva.

30- UNCTAD. (2009). *World investment report: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development*. New York and Geneva.

31- UNCTAD. (2016). *World investment report: investor nationality-policy challenges*. New York and Geneva.

32- UNCTAD. (2018a). *WIR annex tables: Value of net cross-border M&As by region/economy of purchaser(1990-2018), and Number of net cross-border M&As by region/economy of purchaser(1990-2018)*. Retrieved 28 07, 2019, from <https://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

33- UNCTAD. (2018b). *World investment report: Investment and new industrial policies*. New York and Geneva.

34- UNCTAD. (2019). *World investment report: Special economic zones*. New York and Geneva.

35- Xiaobo.W, Wanling.D and Yongjiang.S. (2012). Motives and Patterns of Reverse FDI by Chinese Manufacturing Firms. In Alon.I, Fetscherin.M and Gugler.P (Eds) *Chinese International Investments*. (pp. 107-121). London: Palgrave Macmillan, https://doi.org/10.1057/9780230361577_6

36- Xing.X.L. (2016). National Security Review in Foreign Investments: A Comparative and Critical Assessment on China and U.S. Laws and Practices. *Berkeley Business Law Journal*, 13(1), pp. 255-311.

37- Yanan.W. (2015). Outward Foreign Direct Investment of Chinese Enterprises: Review and Analysis. *Industrial Engineering & Management*, 4(4), pp. 1-4. doi:10.4172/2169-0316.1000170